IUG Journal of Humanities Research
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-3179
P-ISSN: 2410-3160
IUGJHR
Vol 33, No 2, 2025, pp 64 - 85

Received on (14-10-2024) Accepted on (12-05-2025)
https://doi.org/10.33976/IUGJHR.33.2/2025/4

Elision in Arabic Grammar: The Ten Mu'allaqat as a Model

Dr. Osama Kh. Hamad[*1], Dr. Hanan S. Abu Sinimeh[*2]
Islamic University of Gaza[*1,2]
[*]Corresponding Author: hanoon0592@gmail.com

Abstract:
Ellipsis (al-idmār) is a linguistic phenomenon shared among human languages, yet it is more prominent and more consistently employed in Arabic, which favors brevity and conciseness. The Arabs instinctively avoid what weighs heavily on their speech, inclining instead toward lightness. This study aims to explore the phenomenon of ellipsis as addressed by the grammarians and to uncover its manifestations in the ten Muʿallaqāt (the celebrated pre-Islamic odes). The descriptive approach has been adopted by consulting grammatical works and surveying illustrative examples that represent this research, followed by analysis and commentary. The authors have examined this phenomenon from several angles, including: the concept of ellipsis in both linguistic and terminological contexts, and the major views of classical and modern scholars on the subject. Among the study's findings is that ellipsis did not receive specialized, standalone treatment in grammatical works; rather, grammarians merely pointed to it within various chapters of syntax, resulting in scattered references across different topics. They did not devote independent chapters or sections to discuss every aspect of ellipsis. We observe their references to ellipsis in Qurʾānic verses, as well as in certain grammatical particles -such as the particle an (أَنْ) that renders the imperfect verb subjunctive after lām al-juḥūd (the "lam of denial"), lām al-taʿlīl (the "lam of purpose"), ḥattā ("until"), fāʾ al-sababiyya (the "fāʾ of causation"), and similar instances- alongside scattered allusions regarding the subject and predicate, and the rulings connected to the agent (fāʿil). Some grammarians have conflated ellipsis (idmār) with omission (ḥadhf), and certain others have gone to extremes in interpreting Qurʾānic readings according to their own grammatical and linguistic doctrines, disregarding the fact that these readings are among the ten canonical recitations.
Keywords: Ellipsis, Elision, Terminology, The Ancients, The contemporary scholars, The Muʿallaqāt.

الإضمار في النحو العربي: ـالمعلقات العشر أنموذجاًـ

د. أسامة خالد حمّاد [1]، د. حنان سليمان أبو سنيمة [2]
الجامعة الإسلامية بغزة [1,2]

الملخص:
الإضمار ظاهرة لغوية مشتركة بين اللغات الإنسانية، لكنها في اللغة العربية أكثر حضورًا وثباتًا، حيث تميل اللغة العربية إلى الإيجاز والاختصار؛ فالعرب تنفر مما يثقل في لسانها، وتميل إلى الخفّة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الإضمار عند النحويين، والكشف عن الإضمار في المعلقات العشر، واعتمدنا المنهج الوصفي؛ من خلال كتب النحو واستقراء الشواهد فيها، التي تمثل هذا البحث، وتحليلها والتعليق عليها، وقد تناول الباحثان هذه الظاهرة من عدة محاور، منها: مفهوم ظاهرة الإضمار في اللغة والاصطلاح، وأهم أقوال العلماء القدماء والمحدثين فيها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: منها: أن ظاهرة الإضمار لم تحظ بدراسات متفردة، بل كان النحاة يكتفون بالإشارة لها ضمن أبواب النحو المختلفة، فلا تعدو إشارات متناثرة بين مسائل النحو، ولم يفردوا لها فصولاً وأبوابًا خاصة تتناول جوانب الظاهرة كافة، فنجد إشاراتهم إلى الإضمار في القرآن الكريم، والإضمار في الأدوات النحوية، نحو أن الناصبة للفعل المضارع بعد لام الجحود، ولام التعليل، وحتى، وفاء السببية، وغير ذلك من الشذرات المتناثرة، والمبتدأ وخبره، وأحكام الفاعل، ولقد خلط بعض النحاة بين مفهوم الإضمار والحذف، وغالى بعضهم في توجيه القراءة القرآنية وفق مذهبهم النحوي واللغوي دون الاكتراث لكونها من القراءات العشر.
كلمات مفتاحية: الإضمار، الحذف، مصطلح، القدماء، المحدّثين، المعلّقات.

IUG Journal of Humanities Research (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الإضمار في التراث النحوي

مقدمة:

الحمد لله الذي شرفنا بالعلم، والصلاة والسلام على خير خلق الله- محمد صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

معلوم أن النحو العربي زاخر بالمصطلحات والظواهر التي شغلت فكر النحاة وما زالت، وقد عنيت الدراسات اللغوية عامة، والنحوية خاصة بها وأولتها اهتمامًا خاصًا، وعمدت إلى وصفها في مستوياتها المختلفة الدلالية والتركيبية وغيرهما بما يساهم بشكل أو بآخر في حل إشكالات اللغة وقضاياها، وبالتالي تطوير سبل التواصل وأنساقه في ظل المناهج اللسانية الحديثة؛ لذا فقد وقع الاختيار في هذا البحث على دراسة الإضمار في الدرس النحوي.

لقد اهتم النحاة القدماء بظاهرة الإضمار، وجرى على ألسنتهم منذ فجر العصور الأولى للدراسات النحوية، فقدموا لها في مؤلفاتهم عبر ذكر أنواعه وصنوفه من حيث الدلالة، واستعمله النحاة قديمًا في تخريجهم للشواهد النحوية والقراءات القرآنية، فجرى على لسان عيسى بن عمر (ت149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (154هـ)، وهما من شيوخ الخليل (ت175هـ) فقد اختار عيسى قراءة النصب لقوله تعالى: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [1] حيث قرأها بالنصب على الاشتغال[2]، وأما قوله تعالى: أن اعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحا إني بما تعملون بصير [3] فقد قرأها كل من عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء بالنصب، لكنهما اختلافا في التأويل، فقد أول عيسى النصب على النداء، بينما أولها أبو عمرو على إضمار سخرنا الطير، وحجته في ذلك أنها لو كانت على النداء لكانت رفعًا، كقوله على إثر هذا: ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر وأسلنا له عين القطر ومن الجن من يعمل بين يديه بإذن ربه ومن يزغ منهم عن أمرنا نذقه من عذاب السعير [4]، أي: سخرنا الريح لسليمان[5]، ويتضح أن أبا عمرو قد أقر صراحة بمصطلح الإضمار وخرج الآية على الإضمار.

ومعَ ذلك فإن ظاهرة الإضمار لم تحظ بدراسات متفردة عند القدماء، بل كانوا يكتفون بالإشارة لها ضمن أبواب النحو المختلفة، فلا تعدو إشارات متناثرة بين مسائل النحو؛ ولم يفردوا لها فصولًا وأبوابًا خاصة تتناول جوانب الظاهرة كافة، فنجد إشاراتهم إلى الإضمار في القرآن الكريم، والإضمار في الأدوات النحوية، نحو أن الناصبة للفعل المضارع بعد لام الجحود، ولام التعليل، وحتى، وفاء السببية، وغير ذلك من الشذرات المتناثرة.

مشكلة البحث:

إن البحث في ظاهرة الإضمار ظاهرة تعتمد على الإيجاز والاختصار، وبسبب الخلط بين مصطلح الإضمار ومصطلح الحذف، ولأن النحاة لم يخصصوا لها بابًا مستقلًا يعالجون مسائلها؛ وقع الاختيار في هذا البحث على دراسة هذه الظاهر في التراث النحوي وعند النحاة المحدثين، واختيار المعلقات العشر أنموذجًا للتطبيق عليها، فجاء البحث موسومًا بـ[الإضمار في النحو العربي المعلقات العشر أنموذجًا]، وقد حرصت الدراسة على تتبع أقوال النحاة عبر العصور معَ مراعاة الترتيب الزمني،

(1) [المائدة: 38].

(2) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، (ج3/49).

(3) [سبأ: 10].

(4) [سبأ: 12].

(5) ينظر: الجمحي، طبقات فحول الشعراء، معَ تمهيد للناشر الألماني، ص32، وينظر: القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ص54.

ومن ثَمَّ البحث عن ظاهرة الإضمار في المعلقات العشر؛ كونها صنفت على أنها من أفصح ما جاد به الشعراء، وهي في الترتيب الثالث بعد القرآن الكريم، والسنة النبوية من حيث الاستشهاد بها في صحة القاعدة النحوية.

أهمية البحث:

1. الكشف عن طبيعة مصطلح الإضمار عند النحاة.
2. تحديد البدايات الأولى لاستخدام مصطلح الإضمار في التراث النحوي.
3. التعرف على ظاهرة الإضمار في الدرس النحوي عند المحدثين وأثرها على التركيب.

أسباب اختيار البحث:

1. الباعث الأول: الخلط الواضح بين مصطلح الإضمار ومصطلح الحذف عند الدارسين والمختصين.
2. الباعث الثاني: عدم إفراد النحاة بابًا خاصًّا يكشف عن ماهية الإضمار وأحكامه وشروطه على غرار مسائل النحو عامة.

أهداف البحث:

1. إفراد دراسة مختصة تتناول ظاهرة الإضمار في التراث النحوي عبر العصور.
2. محاولة الوقوف على الأسباب التي دفعت النحاة إلى عدم إفراد بابٍ لمعالجة مسائل الإضمار.
3. الوقوف على ظاهرة الإضمار وأسبابها.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تتبع أقوال النحاة في ظاهرة الإضمار في مؤلفاتهم، والتطبيقات الإعرابية للمعلقات العشر.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لرصد ظاهرة الإضمار في مؤلفات النحاة، والمعلقات العشر، وذلك بالبحث في كتب النحاة والشواهد التي تمثل هذه الظاهرة، وتحليلها، والتعليق عليها حسبما تقتضي الحاجة.

الدراسات السابقة:

1. الإضمار في أسلوب التنازع بين السماع والقياس، سعود بن عبد العزيز الخنين، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، مجلة العلوم العربية، العدد (32)، رجب (1435هـ).
2. مصطلح الإضمار عند سيبويه، حصة بنت زيد الرشود، جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد (18)، ربيع الآخر (1438هـ)، يناير (2017م).
3. ظاهرة الإضمار في النحو العربي بين وضوح المعنى وسلامة التركيب –أحمد الهادي رشراش– مجلة الجامعي – 2016م.
4. الحذف والإضمار في النحو العربي: دراسة في المصطلح – عماد مجيد علي –مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية– 2009م.
5. مصطلحا الإضمار والحذف عند النحويين: دراسة في دلالتهما والفرق بينهما –رفيع بن غازي السلمي– مجلة جامعة الملك عبد العزيز –الآداب والعلوم الإنسانية– 2011م.
6. الزيادة والحذف ببن الاخفش والفراء من خلال كتابيهما معاني القرآن، محمد، ناجي، وعبد الجليل، حسين، دراسة نحوية موازنة(1415هـ).

التمهيد

الإضمار لغةً واصطلاحًا:

يعد الإضـمار من المصـطلحات النحوية المهمة؛ حيث أحدث إرباكًا في غير محطّة بين المشـتغلين في الدرس النحوي؛ لكثرة المصطلحات ذات العلاقة به نحو (الحذف، والتقدير، والكف، والاختزال).

والإضمار في اللغة:

للإضـمار دلالتان لغويتان، الأولى: الانكماش والقلة، والثانية تشـير إلى الغيبة والخفاء والسـتر، يقال: أضـمرت الشـيء أخفيته، وهو مضمرٌ وضمْرٌ: مخفي، وأَضْمَرَتْه الأَرضُ: غَيَّبَتْه إما بِمَوْتٍ وإما بسَفَرٍ، أَراد إذا غَيَّبَتْكَ البلادُ[1].

وفي المقاييس: الضـاد والميم والراء: أصـلان صـحيحان، أحدهما يدل على دقة الشـيء، والآخر يدل على غيبة وتستر... والضمار: هو المال الغائب الذي لا يُرْجى، وكل شيء غاب عنك فلا تكون منه على ثقة فهو ضمار، ومن هذا الباب أضمر في ضميري شيئا؛ لأنه يغيبه في قلبه وصدره[2].

الإضمار اصطلاحًا:

بعد البحث والتنقيب بين أبواب النحو في مؤلفات النحاة عن مصطلح الإضمار عسى أن نلتقط ما يهدينا إلى باب خاص يتناول مفهوم الإضـمار في النحو كمصـطلح مستقل، إلا أننا عدنا بخفي حنين؛ ذلك أن النحاة لم يخصـصـوا له بابًا مستقلًا، بل وجدناه أحاديثَ متفرقة بين طيات أبواب النحو ومسـائله؛ ومرد ذلك أن جلَّ النحاة سـاروا على نهج واحد التعامل معَ المسـائل النحوية، ومصـطلحاتها عامة، ومصـطلح الإضـمار خاصـة، وبعض النحاة خلطوا بين مصـطلحي الإضـمار والحذف، منهم ابن جني الذي خلط بينهما عند حديثه في باب (شـجاعة العربية)، إذ ذكر الحذف الذي تعج به العربية، فذكر محذوفات كثيرة منها: حذف الحركة، والكلمة، والتركيب، وبعضها يندرج تحت الإضمار ولم يفرق بين الحذف والإضمار[3].

وبالرغم من أن النحاة لم يذكروا تعريفًا خاصًّـا للإضـمار، وأنّ كل ما جاء عنه كان متفرقات، إلّا أنّ بعضـهم عرفه بقوله: هو إسقاط لشـيء لا معنى له، وترك شـيء معَ بقاء أثره، وهو جائز في خمسـة مواضـع، ضـمير الشـأن، وضـمير رب، وضـمير نعم، وفي التنازع، وفي بدل المظهر عن الضـمير[4]، ويعرفه آخر: هو الإتيان بضـمير يدل على اسـم ظاهر، وهو ما يقابله الإظهار، ويعني إسـقاط اللفظ لا المعنى، على غرار تقدير الفعل في باب الاشـتغال، وإضـمار أنْ بعد الحروف الناصـبة للفعل المضارع (فاء السببية، لام الجحود، لام التعليل، حتى، واو المعية)، وعلى شريطة التفسير، ويقصد به أن يحذف من جهة الكلام ما ينوب به في آخره؛ ليكون دليلًا على الأول، وإضـمار الفعل وقد أشـار إليه سـيبويه عند حديثه في باب التحذير والإغراء والاشتغال[5]، والإضمار: "استقصاء الشيء، ومنه المضمار الذي يُختبر به ويُستقصى"[6].

وعند الأصوليين: هو الشيء إذا أُخفي، وهو حذف شيء من الكلام معَ بقاء أثرٍ يدل على معناه، إما عقلًا أو شرعًا، وهو من أنواع المجاز، ويرى بعض الأصـوليين أنه إذا تعارض الإضـمار والنقل فإن الإضـمار مقدم على النقل، وكذلك إذا تعارض

(1) ابن منظور، لسان العرب، (ج94/8)، وينظر: الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (ج407/12).
(2) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (ج371/3).
(3) ابن جني، الخصائص، (ج243/2)، بتصرف.
(4) ينظر: الجرجاني، كتاب التعريفات، ص29.
(5) ينظر: التنوجي وآخرون، المعجم المفصل في علوم الألسنيات، (ج72/1)، وينظر: يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص108.
(6) ابن عباد، المحيط في اللغة، (ج20/8).

الإضـمار والتخصـيص فإن الإضـمار مقدم على التخصـيص، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون﴾[1]؛ فيحتمل أن تكون على معنى: ولكم على مشروعية القصاص حياة، عند من حمل الخطاب على العموم، أي: للقاتل والمقتول والورثة وغيرهم، وهنا يقصد الإضمار، وأما من جعل الخطاب للخاص، أي: لورثة المقتول فقط يكون قد قدم التخصيص على الإضمار والتقدير: ولكم في القصاص نفسه حياة لورثة المقتول؛ وذلك بدفع شر القاتل الذي صار عدوًا لهم[2].

مما سبق يتضح مدى التوافق بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الإضمار؛ إذ إنّ المعنى اللغوي يعني الغياب والستر والخفاء، كما أنّ الاصطلاح يقصد به إسقاط شيء معَ بقاء أثره، نحو إضمار أنْ بعد حروف النصب العاملة في الفعل المضارع، وعليه فإنّ الإضمار هو الظاهرة الأكثر قدرة على الكشف عن حرية المتكلم ومدى تحكمه في إنشاء الكلام وفق نسق وتركيب يخدم المعنى، ولم يحظ مصطلح الإضمار بدراسات وأبواب وفصول متفردة في مؤلفات النحاة، إذ كان يرد خلال معالجتهم لمسائل النحو وفي أثناء تخريج القراءات القرآنية والنصوص الشعرية وغير ذلك.

فيما ذهب العلماء إلى أن الحذف هو: إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل[3]، وقد عرفه الرماني (ت 384هـ) على أنه "إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام والقصر بنية الكلام"[4].

وذكر أنه: تقدير ما لا وجود له في اللفظ، وهو أسلوب محدد من اساليب التأويل يرتكز على دعوى اعادة صياغة المادة اللغوية وهو افتراض لأبعاد في النص غير موجودة فيه[5]

المبحث الأول: الإضمار عند القدماء

لم يخصص النحاة بابًا منفردًا لمسائل الإضمار، بل جاء في ثنايا المسائل النحوية، فنجد أن الخليل (ت175هـ) قد استخدم لفظ الإضمار خلال معالجته لمسائل وجوه النصب نحو قولك: (زيدٌ ضربت وعمروٌ شتمت)، فقد وجه رفع الاسم على إضمار الهاء فقال: "وقد يضمرون في الفعل الهاء فيرفعون المفعول به، كقولك: زيد ضربت وعمرو شتمت، على معنى ضربته وشتمته، فيرفع (زيد) بالابتداء ويوقع الفعل على المضمر"[6].

واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ۚ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[7]، أي: كلمه الله[8]، ومما نصبه الخليل على الإضمار، في باب النصب على البدل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا

(1) [البقرة: 179].
(2) ينظر: سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه، (ج72/2)، بتصرف.
(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (ج103/3).
(4) الرماني، ثلاث رسائل في اعجاز القرآن، ص76.
(5) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص281، 283.
(6) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص37.
(7) [البقرة: 253].
(8) ينظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص36.

سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ[1] على إضمار (حب)، والمعنى: (حب العجل)، واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون [2] على إضمار (أهل) والمعنى: واسأل أهل القرية التي كنا، وأهل العير التي أقبلنا[3]وقد نقل الخليل توجه العرب في إضمار حرف القسم فقال: "وبعضهم يضمرون حرف القسم ويجرون به، فيقولون: اللهِ لأزورك، كما يضمرون (رب) ويجرون بها"[4].

أما تلميذه سيبويه (ت180هـ) فقد تكرر عنده لفظ الإضمار بكثرة في أبواب بعينها، فقد تبين لنا أن إمام النحاة سيبويه قد فرق بين مصطلح الإضمار ومصطلح الحذف وذلك في أمرين، الأول: نجده يعبر عما لا يظهر من أركان التركيب بلفظ الإضمار ولم يذكر معه لفظ الحذف، نحو قوله: "الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن"[5].

يردف قائلًا: "إذا قلت إنه من يأتينا نأته، وإنه أمَة الله ذاهبة، فمن ذلك قول (بعض) العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أن فيه إضمارًا لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثل ما في إنه"[6].

وعبر عنه أيضا بقوله: "ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بنحو قوله تعالى: وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ [7] على تقدير: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفًا، وكأنه قال لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ [8] [9].

وأما الثاني، فنجده يعبر عما لم يظهر من أركان التركيب الأساسي بلفظ الإضمار ويذكر معه الحذف، وإن كان لفظ الإضمار أكثر استعمالًا من الحذف الذي لم يعبر عنه مفردًا إلا في أبواب حروف المعاني والزيادة وما حذف لعلة صرفية، ونجده في أبواب كاملة قد استعمل لفظ الإضمار لمعالجة مسائل نحوية دون ذكر لفظ الحذف[10].

وقد اعتبر سيبويه كثرة الإضمار ضعفًا، وإذا كان لا بد منه فالإضمار في النصب أحسن منه في الرفع؛ وقال: "فهو عربي حسن، نحو قولك: إن خيرٌ فخيرٌ، وإن خنجرٌ فخنجرٌ، كأنه قال: إن كان معه خنجرٌ حيث قتل فالذي يُقتل به خنجرٌ، فالنصب على التفسير الأول، والرفع على قوله: وإن وقع صبر أو إن كان فينا صبر فإنا نصبر[11].

ومذهب سيبويه أن الفعل على ثلاثة أوجه، مظهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره"[12].

---

(1) [البقرة: 93].

(2) [يوسف: 82].

(3) ينظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص102-105.

(4) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص102-108، 188-189.

(5) سيبويه، الكتاب، (ج1/69).

(6) المرجع السابق، (ج1/69-70).

(7) [البقرة: 135].

(8) [البقرة: 135].

(9) سيبويه، الكتاب، (ج1/257).

(10) ينظر: المرجع السابق، (ج1/69)، (ج1/69-70)، (ج1/78)، (ج1/144)، (ج1/81)، (ج1/98-99)، (ج1/2224)، (ج1/253)، (ج1/256).

(11) ينظر: المرجع نفسه، (ج1/260).

(12) المرجع نفسه، (ج1/296-297).

في حين استخدم المبرد لفظ الإضمار وذلك عند تخريجه لقوله تعالى: وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا [1] فقد أشار المبرد إلى أن (نباتًا) انتصب بالفعل المأخوذ منه المصدر؛ أي: (نبت)، وهو مضمر، ودل عليه الفعل المذكور، ولو كان على أنبت لكان إنباتًا[2].

ويرى المبرد أن المصادر كسائر الأسماء، إلا أنه اسم للفعل، فإذا نُصبت فعلى إضمار الفعل، وأن من المصادر ما يكثر استعماله فيكون بدلًا من فعله، نحو حمدًا وشكورًا[3].

وبناء عليه فقد فسر قوله تعالى: والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم [4] فقال: "إنما هو: فاضربوا الرقاب ضربًا، ثم أضاف وكذلك قوله: والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم [5] إنما تقديره: فإما مننتم منًا، وإما فاديتم فداءً"[6].

ذهب المبرد مذهب سيبويه في إضمار العامل في المنادى تقديره (أدعو) فقال: "اعْلَم أَنَّك إِذا دَعَوْت مُضافا نصبته وانتصابه على الْفِعْل الْمَتْرُوك إِظْهاره وَذَلِكَ قَوْلك يا عبد الله؛ لِأَن يا بدل من قَوْلك: أَدْعُو عبد الله وَأُرِيد لا أَنَّك تخبر أَنَّك تفعل وَلَكِن بها وَقع أَنَّك قد أوقعت فعلا فَإِذا قلت: يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بِعَبْد الله فانتصب على أَنه مفعول تعدى إِلَيْهِ فعلك"[7]، وقد حمل قوله تعالى: يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ[8] فقد وافق المبرد الفراء في توجههم واحتجاجهم في قراءة يا حسرة بالنصب حملًا على يا رجلًا ويا صالحًا، ويا قومًا منطلقين.

وأما ابن السراج فقد قسم الكلام على ثلاثة أضرب، ضرب لا يحسن إضماره، وضرب مُضمر مستعمل إظهاره، وضرب مضمر متروك إظهاره، وما يهمنا الضربان الثاني والثالث؛ كون الضرب الأول لا يجوز فيه الإضمار؛ ذلك لأنك إذا قلت: زيدًا وأنت تريد (كلم زيدًا) وليس في الكلام ما يدل عليه (كلم) ولم يكن السامع مستعدًا لما تريد ففي هذه الحالة لا يجوز الإضمار[9].

وأما الضرب الثاني: فهو ضرب يجوز فيه الوجهان: الإظهار، والإضمار، وأما الإضمار فعلى تقدير علمك أن السامع مستغنٍ عن لفظك؛ لعلمه المسبق بمرادك، نحو قولك: زيدًا ورأسه، تريد اضرب زيدًا، ورأسه، والأسد الأسد، تريد تحذيره من الاقتراب من الأسد، وهذا مستعمل في باب النهي والأمر، وباب التحذير والإغراء، ويجوز معَ المخاطب فقط، أما الغائب فلا يجوز، كما أنه لا يجوز إضمار حرف الجر، ويجوز لك أن تضمر الفعل للغائب؛ كونه غير مأمور ولا منهي، وإنما الكلام خبر وبذلك لا لبس فيه كما يقع في الأمر[10].

(1) [نوح: 17].
(2) المبرد، المقتضب، (ج74/1)، (ج205/3)، بتصرف.
(3) ينظر: المرجع السابق، (ج266/3).
(4) [محمد: 4].
(5) [محمد: 4].
(6) المبرد، المقتضب، (ج268/3).
(7) المرجع السابق، (ج202/4).
(8) [يس: 30].
(9) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (ج247/2).
(10) ينظر: الأصول في النحو، (ج247/2-248).

وأما الضرب الثالث، فهو المضمر المتروك إظهاره، وما جرى مجراه من باب التحذير[1]، وهو الأساس القائم عليها بحثنا، ومنه قولك: (إياك)؛ إذا حذرته، والمعنى باعد إياك، ولكن لا يجوز إظهار الفعل، ونظيره إياك والأسد، وإياك والشر ـــ وكأنك تريد إياي لأتقين، وإياك فاتقين، فجرت إياك مجرى الفعل، وبدلًا من لفظه[2].

بينما الكسائي فقد استخدم لفظ الإضمار في ثنايا إعرابه للنص القرآني، فقال في رفع (الحمد) في قوله تعالى: **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**[3]، رفع الحمد بالضمير الذي في الصفة[4]، وفي إضمار الباء في قوله تعالى: **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**[5] قال: "أن في موضع خفض بإضمار الباء"[6]

وذكر الكسائي إضمار الضمير في قوله تعالى: أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

[7]، فقال: "هل رأيت الذي حاج إبراهيم في ربه ألم تر من هو؟ كالذي مر على قرية فأضمر في الكلام من هو"[8]، كما أجاز إضمار فاء الجزاء وذلك نحو قوله تعالى: **ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير**[9]، حيث قال: "ويجوز أن يكون مرفوعًا على تقدير إضمار الفاء، والمعنى فلا يضرُكم"[10].

وقد استخدم الفراء لفظ الإضمار خلال توجيهه للقراءات القرآنية، نحو نصب غشاوة في قوله تعالى: **خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**[11]، فقال: "ولو نصبتها بإضمار (وجعل) لكان صوابًا، وزعم المفضل: أن عاصم بن أبي النَّجود كان ينصبها، على مثل قوله تعالى: **أرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون**[12] ومعناهما واحد، والله أعلم، وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي

(1) ينظر: المرجع السابق، (ج2/249).
(2) ينظر: المرجع نفسه، (ج2/249-250).
(3) [الفاتحة: 2].
(4) ينظر: الكسائي، معاني القرآن، ص59.
(5) [البقرة: 25].
(6) الكسائي، معاني القرآن، ص65.
(7) [البقرة: 259].
(8) الكسائي، معاني القرآن، ص94.
(9) [آل عمران: 120].
(10) الكسائي، معاني القرآن، ص105.
(11) [البقرة: 7].
(12) [الجاثية: 23].

يجتمع ويدل أوله على أخره كقولك: قد أصاب فلان المال، فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب، لكنه من صفات اليسار فحسن الإضمار لما عرف"[1]

واستخدم أبو عليّ الفارسي مصطلح الإضمار فعبر به عن إسقاط لفظ ما من الكلام معَ بقاء أثره، وذلك خلال معالجته للمسائل النحوية، وذلك نحو نصب درهم في قولهم: (هذا معطي زيد درهمًا أمس) منصوب بفعل مضمر دل عليه (معطٍ)[2]، ومنه نصب (رجلًا) بعد رب في قوله: (ربه رجلًا) كما فعلوا في نعم رجلًا، وإنما دخلت رب على الضمير، وحجته أنها تدخل على النكرات كون أن الضمير ليس مقصودًا فهو أشبه بالنكرات فصار في حكمها[3]، وإضمار أن بعد حتى[4]، والفاء إذا وقعت بعد (الأمر والاستفهام والنهي والنفي والعرض والتمني) قوله تعالى: **كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۡۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ** [5] وحجته في ذلك أن الفعل بعد الفاء جاء جوابًا لأحد المواضع الستة سابقة الذكر[6].

أما ابن جني فقد خصص بابًا سماه (باب في شجاعة العربية) وعلى الرغم من أنه عمد إلى تقسيم الأمر وتفصيله لأنواع: الأسماء والأفعال والحروف والجمل إلا أنه خلط بين الحذف والإضمار، واستخدم المصطلحين بمعنى واحد، فنجده يقول في مسألة حذف الفعل: "حذف الفعل على ضربين"[7].

ثم يذكر الإضمار فيقول: "زيدًا ضربته؛ لأنك أردت: ضربتُ زيدًا، فلما أضمرت ضربت فسرته بقولك: ضربته"[8]، ويقول في حذف الفعل المنفصل عن فاعله: "وذلك نحو قولك: أزيد قام، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد, فلمّا أضمرته فسَّرته بقولك: قام"[9]، ومنه قوله تعالى: **إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ**[10]، أي: إذا انشقت السماء، الفعل فيه مضمر وحده، وكل ما جاء في القرآن على هذا النحو فالفعل فيه مضمر يفسره المذكور[11].

في حين استخدم الزمخشري لفظ الإضمار صراحة عند الحديث عن الفاعل، قال: "إضمار الفاعل ومضمره في الإسناد إليه كمظهره تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن، وتقول: زيد ضرب، فتنوي في ضرب فاعلًا"[12] وقال: "ومن إضمار الفاعل قولك: ضربني وضربت زيدا، تضمر في الأول اسم من ضربك وضربته إضمارًا على شريطة التفسير؛ لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدًا فاعلًا ومفعولًا فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذكره مرة"[13].

(1) الفراء، معاني القرآن، (ج22/1).
(2) ينظر: الفارسي، الإيضاح، ص135.
(3) المرجع السابق، ص201-202، بتصرف.
(4) ينظر: المرجع نفسه، ص203، 274.
(5) [طه: 81].
(6) الفارسي، الإيضاح، ص243-244، بتصرف.
(7) ابن جني، الخصائص، (ج258/2).
(8) المرجع السابق، (ج258/2).
(9) ابن جني، الخصائص، (ج258/2).
(10) [الإنشقاق: 1].
(11) ابن جني، الخصائص، (ج258/2)، بتصرف.
(12) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص38.
(13) المرجع السابق، ص38.

وإضـــمار عامل الفاعل حيث قال: "إضـــمار عامل الفاعل: وقد يجيء الفاعل ورافعه مضـــمر، يقال: من فعل؟ فتقول: زيد، بإضمار فعل، ومنه قوله تعالى: فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ[1] فيمن قرأها مفتوحة الباء أي يسبحه رجال"[2]، وقال في باب المفعول المطلق: "ومن إضمار المصدر قولك: عبد الله أظنه منطلق، تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت: عبد الله أظن ظني منطلق"[3]، وأتى على ذكره عند معالجته لمسألة النصب على التحذير فقال: "ومنه أخاك أخاك أي: الزمه، والطريق الطريق أي خله وهذا إذا ثنى لزم إضمار عامله وإذا أفرد لم يلزم"[4].

ويعد السهيلي أول من استخدم لفظ الإضمار بمعناه المستقل عن الحذف، فقد قال: "والإضمار هو الخفاء، والحذف هو القطع من الشيء"[5]، ويتضح للباحثينِ من هذا التفريق بين المصطلحين أن السهيلي قد اعتمد على المعنى اللغوي، وقد فصل القول بينهما من خلال تطبيقاته، فنجده يرد على سبب قول النحاة إن الفاعل مستتر، إن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، وأن لفظ الفعل متضمن له ودال عليه[6].

وقال أيضًا: ""وعبرنا عنه بمضمر – ولم نعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم الموصول – لأن المضمر هنا قد لفظ به في النطق، ثم حذف تخفيفًا، نحو قولنا: "الذي رأيته، والذي رأيت. ويجوز حذفه في التثنية والجمع، فلما كان ملفوظًا به ثم قطع من اللفظ تخفيفًا، عبر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع، لأنه لم ينطق به ثم حذف، ولكنه مضمر في النية مخفي في الخلد"[7].

واستخدم ابن مضاء مصطلح الإضمار عند اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة بمعنى الحذف والتقدير، فقد أحس بخلط الرعيل الأول من النحاة فقال: "واعلم أن المحذوفات على ثلاثة أقسام"[8]، ثم قال: "وأما القسم الثالث فهو مضمر، إذا أُظهر تغير الكلام عما كان قبل إظهاره، كقولنا: يا عبد الله، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي، وهذا إذا ظهر تغير المعنى وصار النداء خبرًا، وكذلك النصب بالفاء والواو ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأن ويقدرون أن معَ الفعل بالمصدر ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف وإذا فعلوا ذلك كله لم يرد معنى اللفظ الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما تأتينا فتحدثنا) كان لها معنيان: الأول: ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي: أن الحديث لا يكون إلا معَ الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث... والوجه الآخر: ما تأتينا محدثًا، أي أنك تأتي ولا تحدث، وهم يقدرون الوجهين ما يكون منك إتيان فحديث، وهذا غلط لا يعطي معنى هذين المعنيين"[9]، إن ابن مضاء قد فرق بين الحذف والإضمار فقال: "والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون: (أعني حذاقهم) إن الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لا بد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه فمنهم من يقول: هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به وهو

(1) [النور: 36].
(2) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص40-41.
(3) المرجع السابق، ص57.
(4) المرجع نفسه، ص74.
(5) السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، ص127.
(6) ينظر: المرجع السابق، ص127.
(7) المرجع نفسه، ص127.
(8) المرجع نفسه، ص127.
(9) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص88.

الناصب فلا يوجد منصوب إلا بناصب"[1]، وقال أيضًا: "ومما قالوا فيه ما لم يفهم وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل أبواب نصب الفعل... ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب"[2].

يعد أبو حيان الأندلسي من أوائل من تنبهوا لمسألة الخلط بين مصطلح الإضمار ومصطلح الحذف، فالحذف منافٍ للإضمار، إذ قال ردًا على الزمخشري: "وقد ناقض الزمخشري في قوله: فإنه قال: وفاعل تبين مضمر، ثم قدره، فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير قال أعلم. إلى آخره، قال: فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيدًا، والحذف ينافي الإضمار للفاعل، وهذا عند البصريين إضمار يفسره ما بعده، ولا يجيز البصريون في مثل هذا الباب حذف الفاعل أصلًا، فإن كان أراد بالإضمار الحذف فقد خرج إلى قول الكسائي من أن الفاعل في هذا الباب لا يضمر، لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، بل يحذف عنده الفاعل، والسماع يرد عليه"[3].

المبحث الثاني: الإضمار عند المحدثين

لم يكن مصطلح الإضمار بغائب عن الدرس النحوي المحدث، فقد ذكره المحدثون من علماء النحو خلال معالجتهم للمسائل النحوية، فبعضهم قال: إن الإضمار والحذف بمعنى واحد، وإنه من البدايات الأولى للدرس النحوي وحتى وقتنا الحالي يستخدم كل منهما بمعنى الآخر دون تفرقة، ومن هؤلاء العلماء:

طاهر حمودة الذي قال: "والواقع أن المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعي في استعمالها باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفًا، وسيبويه يتكلم في مواضع كثيرة عن الحذف في الأسماء والأفعال، بحيث لا يتبين من استعماله تفرقة بينهما"[4].

أما ناجي عبد الجليل فقد قال: "أما الإضمار فالصواب أنه مرادف للحذف في غير باب الفاعل، فإن معظم النحاة يستعملون المصطلحين لشيء واحد"[5].

واستخدم سعود بن عبد العزيز مصطلح الإضمار خلال حديثه عن باب التنازع فهو يرى أن باب البحث في التنازع باب واسع، وهو من أهم أبواب النحو التي يكون فيها إيجاز في الأساليب واختصار[6]، فقال: "وهو قضية الإضمار للعامل المهمل، أو علاجه عامة إما بالإضمار أو بالتكرار؛ ذلك أن من المستقر في هذا الباب أنه إذا تنازع عاملان العمل في معمول فإنه يعمل أحداهما في لفظه، وأما الآخر فإنه يعمل في ضميره، وهذا الإضمار هو الذي تسبب في الامثلة السابقة"[7].

وقد أرجع سعود بن عبد العزيز أسباب اللبس عند النحاة في التنازع هو الإضمار قبل الذكر وعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، والحرص على استيفاء جميع المعمولات، فتذكر مكررة متوالية أو متفرقة[8].

وذهب إلى أن كل ما جاء في باب التنازع من شواهد قرآنية، ومنثور من كلام العرب لم يجد ما يشير إلى أي نوع من أنواع الإضمار في النثر في أي مكان في الجملة، فلم يجد إضمارًا في العامل الأول، ولا إضمارًا في العامل الثاني، ولا إضمارًا بعد انتهاء الجملة، وأنه يستوي في ذلك الضمير المرفوع وغيره، وأن كل ما جاء من إضمار الأول في قول العرب هو منقول عن

(1) المرجع السابق، ص105-106.
(2) المرجع نفسه، ص143.
(3) ابو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (ج307/2).
(4) حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص20.
(5) محمد وعبد الجليل، الزيادة والحذف بين الاخفش والفراء من خلال كتابيهما معاني القرآن، دراسة نحوية موازنة، ص24.
(6) ينظر: الخنين، الإضمار في أسلوب التنازع بين السماع والقياس، ص22.
(7) المرجع السابق، ص22.
(8) ينظر: المرجع نفسه، ص22.

سيبويه، وكان النحاة كابن الناظم وابن عقيل وابن هشام يسبقون حديثهم بمقولة (حكى سيبويه)، ومعنى هذا أن سيبويه ينقله عن العرب نقلًا، ومفاد ذلك أنها أمثلة مقيسة وليست مسموعة، وأن ما ذكره سيبويه من أمثلة هي أمثلة افتراضية يمثل بها فحسب، وأن جميع أمثلة هذا الباب كلها من مادة (الضرب)، فسيبويه يفترض الأمثلة ويشرح هذا الباب، ولو صح فهو الوحيد من شواهد النثر على الإضمار في العامل الأول، ولا يصح فيما أرى[1].

وكما ذهب إلى أنه لا فرق بين الحذف والإضمار من حيث اللفظ والمعنى في صورة ما إذا ما أسند الفعل إلى الواحد؛ كون اللفظ ظاهر، أما المعنى فالفاعل معروف المقصود به على أي حال، وإنما الفرق عنده في الأحكام الصناعية، خشية من الخلط بين الحذف والإضمار ينصون على أن الإضمار ليس حذفًا، وإن كان بصورة الحذف[2].

لقد كان لعبد الله الخثران رأيه في مصطلح الإضمار ومسائله النحوية، فذكره في كتابه المعنون بـــ(مصطلحات النحو الكوفي) تحت باب (مصطلحات متفرقة)، وهي دراسة استعرض فيها مصطلحات النحو الكوفي وشرحها شرحًا وافيًا، ثم عرج على بعض المصطلحات المتفرقة منها ما سماه الإضمار بمعنى الحذف حيث قال: "الإضمار بمعنى الحذف"[3]

وقد بين الخثران أن هذا المصطلح هو من المصطلحات التي استخدمها الفراء كثيرًا، وتابعه فيها الكوفيون، فقال: "من المصطلحات التي استعملها الفراء كثيرًا وتابعه الكوفيون هو مصطلح (الإضمار) بمعنى الحذف أو الشيء المقدر"[4].

وقد ساق الخثران ثلاثة شواهد من أقوال الفراء التي استخدم فيها مصطلح الإضمار بديلًا من مصطلح الحذف فقال: "ومن استعماله بمعنى الحذف قوله: وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما مثل قوله تعالى: وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ [5]وقال عند إعراب قوله تعالى: ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام فما لبث أن جاء بعجل حنيذ [6] قال: وإذا أضمرت (عليكم) رفعته"[7].

ويرى الخثران أن مصطلح الإضمار هو الغالب في الاستعمال النحوي الكوفي، في حين يتردد المصطلحان بنسب متقاربة عند البصريين والمخالفين، ثم نجده يقرر أن الدلالة اللغوية للمصطلح تجعله أقرب إلى التعبير عن الحذف معَ نية المحذوف في الذهن وظهوره في أثر اللفظ في حين أن دلالة الحذف في اللغة تدل على الطرح وإبعاد الشيء، وهذا الأمر يجعل أن تصور النية أبعد عن استخدام الكلمة في المصطلح، ثم نجده يخلص إلى أن مساوية لمصطلح الإضمار حتى وإن اختلفت دلالتهما اللغوية[8].

أما الرشود فترى أن الإضمار في معناه الحقيقي في غير الضمائر، وهو الذي لا يظهر ضمن أركان التركيب النحوي، من أسماء وأفعال وأدوات ذات أثر في معنى التركيب، وما عدا ذلك فهو يقع تحت مصطلح الحذف، كحذف الفضَلات، وبعض أحرف الكلمة[9].

---

(1) المرجع نفسه، ص39، بتصرف.

(2) المرجع نفسه، ص38، بتصرف.

(3) الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، ص139.

(4) المرجع السابق، ص139.

(5) [الأنعام: 152].

(6) [هود: 69].

(7) الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص139، وانظر: الفراء، معاني القرآن، (ج337/1).

(8) الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص144، بتصرف.

(9) الرشود، مصطلح الإضمار عند سيبويه، ص147، 150، بتصرف.

وقالت أيضًا: "وكذلك المضمرات من العربيةِ من أسماءٍ وأفعالٍ وأدوات، هي في الحقيقة مختفية من التركيب، ومتوارية غير ظاهرةٍ في اللفظ، ظاهرة في الذِّهنِ حاضرة مُعتبَرَة مُرادَة، والتّركيبُ مبينٌّ عليها، ولَيْسَتْ مَطَّرَحَةً ساقطةً منسية يُخفي المتكلمُ بعضَ الكلمِ من لفظِه وهي حاضرة في ذهنِهِ وعقلِهِ؛ إيجازًا؛ لفطنةِ السامع ومعرفتهِ مواقع الكلم، ولو سألَهُ أحدٌ لأجابَ مباشرةً دون عناءٍ أو تَأَخر[1].

وذكر طاهر حمودة مصطلح الإضمار بالدراسة وتحدث عنه خلال كتابه الموسوم بـــ (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي)، حيث قال: "وقد تناول القدماء هذه الظاهرة بالدراسة ونعتوها بمصطلحين هما الحذف والإضمار"[2]، ثم تابع حديثه موضحًا أن استعمال كل منهما معاقبًا للآخر بحيث يبدو للناظر أن كليهما يحملان الدلالة ذاتها[3].

وينتقل لذكر موقف ابن مضاء وانتقاده للنحاة وخلطهم لاستعمال المصطلحين بمعنى واحد[4]، ويتبنى موقف ابن مضاء فيقول: "والتفريق بين استعمالهم في أحيان قليلة، فالنحاة يفرقون بين الإضمار والحذف حين يقولون: إن الفاعل يضمر ولا يحذف، وذلك حيثما أمكن تقديره، بضمير مستتر، فكأنهم يريدون بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يُستغنى عنه، بيد أنهم لا يسيرون على هذه التفرقة بين المصطلحين بل يخلطون"[5].

ويؤكد على مسألة خلط النحاة في استعمالهم للمصطلحين بدءًا من سيبويه وأنه لا يوجد تفرقة دقيقة تراعي الاستعمال للمصطلحين، باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفًا، ويؤكد على خلط سيبويه في الاستعمال بصورة لا يعجز الدارس التفرقة بينهما فيقول: "والواقع أن المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعي في استعمالها باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفًا، وسيبويه يتكلم في مواضع كثيرة عن الحذف في الاسماء والأفعال، بحيث لا يتبين من استعماله تفرقة بينهما"[6].

أما ملاوي فقد ذكر مصطلح الإضمار عند حديثه عن الفرق بين الحذف والإضمار، وظواهر التقدير، إذ أكد على أن الفاصل بين الحذف والإضمار خيط رفيع قلما وقف عليه النحاة؛ ذلك لخلطهم بين المصطلحين، واستخدام الحذف في مقام الإضمار، والإضمار في مقام الحذف، وكان عليهم التقيد بالفاصل بينهما في مجال التطبيق على غرار الحد النظري[7]، وقال أيضًا: "إن الإضمار يمس ما لم ينطق به، ثم حذف، ولكنه مضمر في النية مخفي في الخلد"[8].

ونجده يذكر آراء النحاة ويعترض على خلطهم بين المصطلحين والاكتفاء بالتفريق بينهما عند الحد النظري فقط، في حين أنهم أغفلوا مسألة التفريق عند الحد التطبيقي، فيقول: "إلا هذا التفريق النظري يكاد يختفي ويغفل عنه النحويون في أثناء معالجة مسائل النحو، وقد أحس ابن مضاء بهذا الخلط الذي وقعوا فيه"[9].

المبحث الثالث: الإضمار في المعلقات العشر

(1) المرجع السابق، 153.
(2) حمودة، الحذف في الدرس اللغوي، ص19.
(3) المرجع السابق، ص19، بتصرف.
(4) المرجع نفسه، ص19، بتصرف.
(5) المرجع نفسه، ص19.
(6) المرجع نفسه، ص20.
(7) صلاح الدين، تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحوي، ص6، بتصرف.
(8) المرجع السابق، ص6.
(9) المرجع نفسه، ص6.

يتناول هذا المبحث الإضمار في المعلقات العشر:

1- معلقة امرئ القيس:

كَبِكْرِ الْمُقاناةِ البَياضَ بصُفْرَةٍ غَذاها نَمِيرُ الْماءِ غيرُ الْمُحَلَّلِ (1)

لقد استخدم مصطلح الإضمار في إعراب (غَذاها نَمِيرُ الْماءِ غيرُ الْمُحَلَّلِ) على أنها منصوبة على الحالية من بكر المقاناة على اعتبار أن (ألـ) للتعريف، والرابط الضمير الواقع مفعولًا به، وهو على إضمار (قد)(2).

ويستنتج الباحثان أن الدرة قد ذهب إلى إضمار (قد) في الجملة، وعليه فإن المعنى: وقد غذاها نمير...، لكنه أغفل ذكر نائب الفاعل المضمر لاسم المفعول (المقاناة) ونصب البياض على أنه مفعول به لاسم المفعول على تقدير: كبكر المقاناة بياضه، هذا والله أعلم.

2- معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي :

أَلاَ أَبْلِغْ بَنِي الطَّمّاحِ عَنّا وَدُعْمِيّا فَكَيْفَ وَجَدْتُمُوْنا(3)

لقد ورد لفظ الإضمار في البيت السابق بصيغتين، الأولى: ضمير مستتر، وهو في إضمار الفاعل وجوبًا في قول الشاعر: (أَبْلِغْ)، وتقديره أنت(4)، والثانية صيغة (إضمار) فقال في إعراب (فَكَيْفَ وَجَدْتُمُوْنا): "وقال ابن الأنباري: وهو على إضمار القول، وقدر فقل لهم كيف... إلخ، وإن قدرته قولي، فيكون هو المفعول الثاني، والجملة الفعلية مقولة للقول وهو أولى من تقديره تأمل وتدبر"(5).

الخلاصة: أن الدرة اختار ما ذهب إليه ابن الانباري من إضمار القول؛ لبيان المعنى، وهو التخريج الصائب، أي: أبلغ بني الطماح عنا وقل لهم: كيف وجدتمونا.

تُرِيْكَ إذا دَخَلَتْ عَلَى خَلاَءٍ وَقَدْ أَ مِنْتَ عُيُوْنَ الكاشِحِيْنا(6)

جاء في إعراب (تريك) أن الفاعل مضمر تقدير هي، يعود على من يتحدث عنها، وهو ركن رئيس لا بد من ترك أثره وإن أُضمر(7).

3- معلقة الحارث بن حلزة:

لا أَرى مَن عَهِدتُ فيها فَأَبكي ال يَومَ دَلهًا وَما يَرُدُّ البُكاءُ(8)

فقد أعرب قول جملة (أَبكي) في قول الشاعر: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنا، والجملة الاسمية هذه معطوفة على الجملة الفعلية السابقة لا محل لها مثلها، الأولى بالاستئناف، والثانية بالإتباع، وهو أولى من عدم إضمار المبتدأ(9).

---

(1) البيت من البحر الطويل، ديوان امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، ص41، وينظر أيضًا: الدرة، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، (ج1/93).

(2) ينظر: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج1/94).

(3) البحر الوافر، ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، ص90، وفتح الكبير المتعال، (ج1/429).

(4) ينظر: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج1/429).

(5) المرجع السابق، (ج1/429-430).

(6) البحر الوافر، ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، ص68، وينظر أيضًا: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج1/352).

(7) ينظر: فتح الكبير المتعال، (ج1/352)، بتصرف.

(8) البحر الخفيف، ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، ص76، ينظر أيضًا: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج1/467).

(9) ينظر: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج1/468).

لَيسَ يُنجي مُوائِلًا مِن حِذارِ رَأسُ طَودٍ وَحَرَّةٌ رَجلاءُ[1].

ذهب المؤلف إلى أن (ليس) إما أن تكون فعلا ماضيا ناسخا عاملا عمل كان، وعليه فإن اسمها ضمير محذوف أو مضمر، وتقديره ليس الأمر أو الشأن، ويجوز أن يكون (رأس طود) هو الاسم وعليه فلا حذف ولا إضمار في الجملة، وإما أن تكون (ليس) حرفًا نافيًا بمعنى (ما)، و(ينجي) فعل مضارع فاعله مستتر تقديره (هو) إذا اعتبرنا (رأس طود) اسم (ليس)، أما إذا اعتبرنا أن اسم ليس غير محذوف أو مضمر، أو أن ليس حرف نفي بمعنى ما فرأس طود هو فاعل ينجي[2].

ويتضح للباحثين أن المؤلف عند استخدامه لمصطلح الحذف والإضمار فقد جعلهما بمعنى واحد، والدليل: أنه أوجد التقدير لاسم ليس وهو (الأمر أو الشأن)، وهو بذلك يؤكد أنه سار على نهج المتقدمين من استعمال كلا المصطلحين بمعنى واحد.

4- معلقة لبيد بين أبي ربيعة:

عَرِيَت وَكانَ بِها الجَميعُ فَأَبكَروا مِنها وَغودِرَ نُؤيُها وَثُمامُها[3].

فقد ورد مصطلح الإضمار في موضعين بصيغتين مختلفتين، الأولى: صيغة الضمير المستتر وذلك عند إعرابه لقول الشاعر: (عَرِيَت) فقال: "والفاعل ضمير مستتر تقديره هي"[4]، والثانية صيغة (إضمار) وذلك قوله في إعراب: (وَغودِرَ نُؤيُها) "والكل على إضمار قد"[5].

أَقْضِي اللُّبانَةَ لا أُفَرِّطُ رِيبَةً أَوْ أَنْ يَلُومَ بِحاجَةٍ لَوّامُها[6].

استخدم لفظ الإضمار في ثلاثة مواضع بصيغتين، الأولى صيغة ضمير وقد ورد مرتين: عند إعرابه لقول الشاعر: (أَقْضِي) الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، وإعراب: (أُفَرِّطُ) الفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والرابط الضمير فقط[7]، والثانية صيغة إضمار وذلك قوله في إعراب (أنْ يلوم): وأنْ المصدرية والفعل يلوم في تأويل مصدر معطوف على ريبة، فهو مثله في محل نصب، هذا، وقيل: إنه معطوف على قوله:(لا أفرط)؛ لأنه في معنى المصدر، لأن التقدير: لأن لا أفرط، فحذف أن واكتفى بلا منها ورفع المستقبل بفقد الناصب ويجوز في العربية: لا أفرط ريبة على إضمار أن كما قال صالح بن عبد القدوس"[8].

5- معلقة عنترة:

وبِحاجِبٍ كالنونِ زيّنَ وجهَها وبِناهِدٍ حَسنٍ، وكَشحٍ أهضَمِ[9]

وجاء في إعراب (زين) إضمار الفاعل وتقديره هو، وقد لاحظ الباحثان أن المؤلف استخدم مصطلح الضمير، ومصطلح الحذف، ولا خلاف في ذلك، لكن لاحظنا أن المؤلف استخدام الضمير المحذوف معَ الفعل مع بقاء عمله، وهنا إشارة إلى أن العمدة لا يسقط أثره، ولا بد من تقدير له، في حين أن الحذف أتى في التابع وهو الصفة المحذوفة العائدة على (حاجب)

(1) البحر الخفيف، ديوان الحارث بن حلزة، ص103.
(2) ينظر: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج1/499).
(3) البحر الكامل، ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، ص165، ينظر أيضًا: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/7).
(4) الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/28).
(5) المرجع السابق، (ج2/29).
(6) البحر الكامل، ديوان لبيد، ص174، ينظر أيضًا: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/9).
(7) ينظر أيضًا: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/78).
(8) الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/78).
(9) البيت من الكامل، وينظر أيضًا: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/166).

والموصـوف المحذوف وصـفته (ناهد) و(حسـن)، وعليه فإن الإضـمار خلاف الحذف؛ كون الإضـمار جاء في ركن رئيس من التركيب ولا يمكن الاستغناء عنه، بينما الحذف يكون في الفضلة التي لا أثر لها ويمكن الاستغناء عنها[1].

6- معلقة زهير بن أبي سلمى:

وَكانَ طَوى كَشحًا عَلى مُستَكِنَّةٍ لا هُوَ أَبداها وَلَم يَتَجَمجَمِ[2]

وَكانَ: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى حصين المذكور في البيت السابق، طَوى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف للتعذر، والفاعل يعود على حصـين أيضًـا، والجملة الفعلية في محل نصـب خبر كان، أبداها: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على حصين[3].

لقد استخدم الدرة لفظ الضـمير مقترناً بلفظ التقدير، وهنا إشارة وفق رؤية الباحثة أن المؤلف عمد إلى التأكيد على مسألة أثر المضمر في التركيب؛ فعدم وجوده لا يعني سقوط أثره، وإن كان معلومًا في ذهن المتكلم والسامع.

7- معلقة الأعشى:

قالَت هُرَيرَةُ لَمّا جِئتُ زائِرَها وَيلي عَلَيكَ وَوَيلي مِنكَ يا رَجُلُ[4]

حيث قال في إعراب ويل في البيت السـابق: "وتقول: ويل لزيد وويلا لزيد، فالرفع على الابتداء، والنصـب على إضـمار الفعل هذا إذا لم تضفه، وأما إذا أضفته فليس إلا النصب، لأنك لو رفعته لم يكن له خبر بخلافه هنا"[5].

لا يَتَنَمّى لَها بِالقَيظِ يَركَبُها إِلّا الَّذينَ لَهُم فيما أَتَوا مَهَلُ[6]

قال في إعراب (الذين): تنازعه كل من الفعلين السـابقين بالفاعلية، وفيه إشـكال، وهو أنه لو أضـمر في أحد الفعلين لبرز الضـمير الذي هو واو الجماعة، وأرى أن الفاعل محذوف، وأن (الذين) بدل من الفاعل المحذوف، والتقدير: لا ينتمى لها أحد بالقيظ، ولا يركبها أحد، فإن قيل: الذين جمع، وأحد مفرد، وكيف يبدل الجمع من المفرد، فالجواب إن النكرة في سـياق النفي تعم كل أحد، والذين قد تخصص بالجملة التي بعده[7]

لقد اتخذ الدرة موقفًا من مسألة الفاعلية لكل من الفعل ينتمي ويركبها، وذهب إلى أن هذا الأمر قد أحدث إشكالية؛ ذلك لو أنه أضـمر الفاعل في أحد الفعلين لحق أن يظهر المتصـل واو الجماعة، لذا فقد اختار أن يكون الفاعل محذوفًا وأن الذين بدل من الفاعل المحذوف وتقديره (أحد) أي: لا ينتمي أحد، ولا يركبها أحد، وهنا يتضح لنا أنه عبر عن الإضمار بلفظ الحذف؛ كون الفاعل ركنًا رئيسًا في التركيب ولا يمكن الاستغناء عنه، ولو قصد الحذف بمعناه اللغوي لكان خطأ في التقدير؛ كون الفاعل عمدة والعمدة لا يحذف.

8- معلقة عبيد بن الأبرص:

إِن تَكُ حالَت وَحُوِّلَ أَهلُها فَلا بَديءٌ وَلا عَجيبُ[8]

---

(1) الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/167)، بتصرف.

(2) البيت من البحر الطويل، وينظر أيضًا: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/327).

(3) الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/327).

(4) البيت من البحر البسيط، ديوان الاعشى انظر: فتح الكبير المتعال، (ج2/368).

(5) الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/396).

(6) البيت من البحر البسيط، ديوان الاعشى، وينظر أيضًا: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/412).

(7) الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج2/413).

(8) البيت من مخلع البسيط، ديوان عبيدة بن الأبرص، ص21.

وجاء في إعراب (حول): فعل ماض مبني للمجهول، ومنها: جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، أما إعراب لفظ أهلها: فقد تنازعه كل من الفعلين السابقين، فالأول (تَكُ) يطلبه اسمًا له، والثاني (حُوِّلَ) يطلبه نائب فاعل، ولم يضمر في أحدهما، معَ أن الواجب الإضمار، ولو أضمر لبرز الضمير؛ لأن أهلها اسم جمع كما رأيت، وعلى كل فالجملة الفعلية (حُوِّلَ)... إلخ، في محل نصب خبر (تَكُ)، والاسم إما أهلها، وقد تأخر عن الخبر، أو هو ضمير، ويقال في حول مثله[1].

ونخلص إلى أن لفظ (أَهلُها) وحسب باب التنازع قد تنازع على إعرابها فعلين أحدهما مبني للمعلوم وهو الفعل الناسخ الناقص (يكن) المجزوم بإن الشرطية، وعلى هذا فهو اسم يكن مرفوع، وثانيهما: الفعل المبني للمجهول (حول) وعليه فهي نائب فاعل للفعل المبني، إلا أن الشاعر لم يضمر في كلا الفعلين، وذهب إلى وجوب الإضمار؛ وحجته في ذلك أم (أهل) اسم جمع.

الخاتمة:

بعد رحلة بين مؤلفات النحاة عبر العصور للوقوف على مصطلح الإضمار بين أبواب النحو خلصت الدراسة إلى بعض النتائج:

1. الإضمار ظاهرة لغوية أحدثت إرباكًا بين النحاة والدارسين على مر العصور.
2. بعد تتبع مواضع الإضمار في المعلقات العشرة يتضح للباحثين أن الدره قد عبر عن الإضمار بصيغ مختلفة وهي الإضمار وهو المصطلح موضع الدراسة وذلك في سبعة مواضع، وبصيغة ضمير وذلك في ثمانية مواضع، وبصيغة مضمر في موضع واحد وعلى ذلك فإن عدد المواضع التي ظهر فيها هذا المصطلح بلغ ستة عشر موضعًا، ذلك أن بعض الأبيات ذكر فيها الإضمار في أكثر من موضع.
3. في بعض المواضع وجد الباحثان أن الدره قد خلط بين مصطلح الإضمار ومصطلح الحذف وذكرهما بمعنى واحد.
4. وقع الإضمار في الحرف مثل إضمار قد وأن، وفي الاسم مثل اسم ليس، وفي الفاعل والقول، لكن أكثر المواضع التي وقع فيها الإضمار هي إضمار الفاعل، وجله كان مستتر وجوبا وفي هذا إشارة إلى أن العمدة لا يسقط أثره وإن أضمر.
5. إن ظاهرة الإضمار لم تحظ بدراسات متفردة عند النحاة القدماء، بل كان النحاة يكتفون بالإشارة لها ضمن أبواب النحو المختلفة، فلا تعدو إشارات متناثرة بين مسائل النحو ولم يفردوا لها فصولًا وأبوابًا خاصة تتناول جوانب الظاهرة كافة، فنجد إشاراتهم إلى الإضمار في القرآن الكريم، والإضمار في الأدوات النحوية، نحو أن الناصبة للفعل المضارع بعد لام الجحود، ولام التعليل، وحتى، وفاء السببية، وغير ذلك من الشذرات المتناثرة، والمبتدأ وخبره، وأحكام الفاعل.
6. لقد خلط بعض النحاة بين مفهوم الإضمار والحذف.
7. غالى بعض النحاة في توجيه القراءة القرآنية وفق مذهبهم النحوي واللغوي دون الاكتراث لكونها من القراءات العشر.
8. اختلاف النحاة في تأويلهم لعلل في دراسة بعض ظواهرها ومن بينها الإضمار.

المراجع:

القرآن الكريم

المراجع العربية:

التغلبي، عمرو بن كلثوم. (1996م). *الديوان*، جمعه وحققه: إيميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتاب العربي.

التنوجي، محمد، والأسمر، راجي، ويعقوب، إميل بديع. (2001م). *المعجم المفصل في علوم الألسنيات*، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف. (1985م). *كتاب التعريفات*، بيروت: مكتبة دار لبنان.

(1) ينظر: الدرة، فتح الكبير المتعال، (ج527/2).

الجمحي، محمد بن سلام. (2001م). *طبقات فحول الشعراء، معَ تمهيد للناشر الألماني: جوزف هل*، دراسة: طه أحمد إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية.

جني، أبو الفتح عثمان. (د. ت). *الخصائص*، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، (د.م): المكتبة التوفيقية.

حمودة، طاهر سليمان. (1998م). *ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي*، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

حيان، لمحمد بن يوسف. (2010م). *البحر المحيط*، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية.

حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي. (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الخثران، عبد الله بن حمد. (1990م). *مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها*، (د.م): هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

الخنين، سعود بن عبد العزيز. (1435هـ). الإضمار في أسلوب التنازع بين السماع والقياس، *مجلة العلوم العربية، 1*(32)، 1-30.

الدرة، محمد علي طه. (1989م). *فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال*، جدة: مكتبة السوادي للتوزيع.

أبو ربيعة العامري. (د.ت). *ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري*، بيروت: دار صادر.

الرشود، حصة بنت زيد. (2017م). مصطلح الإضمار عند سيبويه، *مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، 1*(8)، 1-30.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المعتزلي. (2007م). *ثلاث رسائل في اعجاز القرآن*، تحقيق: محمد خلف الله محمد، ومحمد زغلول سلام، مصر: دار المعارف.

الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني. (2001م). *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: جماعة من المختصين وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الزركشي، بدر الدرين. (د.ت). *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، بيروت: المكتبة العصرية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله. (1993م). *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق: علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال.

سانو، قطب مصطفى. (2000م). *معجم مصطلحات أصول الفقه*، راجعه: محمد رواس قلعجي، ط1، دمشق: درا الفكر.

السراج، أبو بكر محمد بن سهيل النحوي البغدادي. (1996م). *الأصول في النحو*، تحقيق: هبد الحسين الفتلي، ط3، (د.م): مؤسسة الرسالة.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي. (1992م). *نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي*، بيروت: دار الكتب العلمية.

سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر. (2004م). *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي.

صلاح الدين، ملاوي. (2005م). تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحوي، *مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، 2*(1)، 1-30.

عباد، إسماعيل. (1994م). *المحيط في اللغة*، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: عالم الكتب.

فارس، أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا. (1979م). *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، (د.م): دار الفكر للطباعة والنشر.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي. (1996م). *الإيضاح*، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت: عالم الكتب.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري. (د.ت). *الجمل في النحو*، تحقيق: فخر الدين قباوة، (د.م): مؤسسة الرسالة.

القوزي، عوض حمد. (1981م). *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري*، عمادة شؤون المكتبات.

الكسائي، علي بن حمزة. (1998م). *معاني القرآن*، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاته عيسى، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

الكندي، امرِئ القيس بن حجر بن الحارث، من بني آكل المرار. (2004م). *الديوان*، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت: دار المعرفة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. (1994م). *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.

محمد، ناجي، عبد الجليل، حسين. (1415هـ). *الزيادة والحذف بين الاخفش والفراء من خلال كتابيهما معاني القرآن، دراسة نحوية موازنة*، ط1، (د.م): (د.ن).

مضاء، القرطبي. (2010م). *الرد على النحاة*، نشره وحققه: شوقي ضيف، القاهرة: دار الفكر العربي.

المكارم، علي. (د.ت). *أصول التفكير النحوي*، (د.م): دار غريب.

منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور. (2009م). *لسان العرب*، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي ومجدي فتحي السيد، القاهرة: دار التوقيفية للتراث.

اليشكري، الحارث بن حلزة. (د. ت). *الديوان*، صنعه: مروان العطية، دمشق: دار الإمام النووي، ودمشق: دار الهجرة.

يعقوب، إميل بديع. (2005م). *موسوعة النحو والصرف والإعراب*، (د.م): دار العلم للملايين.

قائمة المراجع المرومنة:

Al-Taghlibī, ʿAmr ibn Kulthūm. (1996). *Al-Dīwān* (in Arabic), compiled & edited by Imīl Badīʿ Yaʿqūb. Bayrūt: Dār Al-Kitāb Al-ʿArabī.

Al-Tannūjī, Muḥammad, Al-Asmar, Rājī, & Yaʿqūb, Imīl Badīʿ. (2001). *Al-Muʿjam Al-mufaṣṣal fī ʿulūm Al-alsiniyyāt* (in Arabic). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.

Al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad Al-Sharīf. (1985). *Kitāb Al-taʿrīfāt* (in Arabic). Bayrūt: Maktabat Dār Lubnān.

Al-Jumaḥī, Muḥammad ibn Sallām. (2001). *Ṭabaqāt fuḥūl Al-shuʿarāʾ* (in Arabic), with an introduction by the German publisher Yūzuf Hil, study by Ṭāhā Aḥmad Ibrāhīm. Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.

Jinnī, Abū Al-Fatḥ ʿUthmān. (n.d.). *Al-Khaṣāʾiṣ* (in Arabic), edited by ʿAbd Al-Ḥakīm ibn Muḥammad. (n.p.): Al-Maktabah Al-Tawfīqiyyah.

Ḥamūdah, Ṭāhir Sulaymān. (1998). *Ẓāhirat Al-ḥadhf fī Al-dars Al-lughawī* (in Arabic). Bayrūt: Al-Dār Al-Jāmiʿiyyah li-l-ṭibāʿah wa-l-nashr.

Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. (2010). *Al-Baḥr Al-muḥīṭ* (in Arabic), edited by Al-Shaykh ʿĀdil Aḥmad ʿAbd Al-Mawjūd, 3rd ed. Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.

Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Yūsuf ibn Ḥayyān Athīr Al-Dīn Al-Andalusī. (1998). *Irtishāf Al-ḍarb min lisān Al-ʿArab* (in Arabic), edited by Rājab ʿUthmān Muḥammad. Al-Qāhirah: Maktabat Al-Khānjī.

Al-Khathrān, ʿAbd Allāh ibn Ḥamad. (1990). *Muṣṭalaḥāt Al-naḥw Al-kūfī, dirāsatuhā wa-taḥdīd madlūlātihā* (in Arabic). (n.p.): Hajar li-l-ṭibāʿah wa-l-nashr wa-l-tawzīʿ.

Al-Khunayn, Saʿūd ibn ʿAbd Al-ʿAzīz. (1435 AH). Al-Iḍmār fī uslūb Al-tanāzuʿ bayna Al-samāʿ wa-Al-qiyās (in Arabic). *Majallat Al-ʿUlūm Al-ʿArabiyyah, 1*(32), 1–30.

Al-Durrah, Muḥammad ʿAlī Ṭahā. (1989). *Fatḥ Al-kabīr Al-mutaʿāl iʿrāb Al-muʿallaqāt Al-ʿashr Al-ṭiwāl* (in Arabic). Jiddah: Maktabat Al-Sawādī li-l-tawzīʿ.

Abū Rabīʿah Al-ʿĀmirī. (n.d.). *Dīwān Labīd ibn Abī Rabīʿah Al-ʿĀmirī* (in Arabic). Bayrūt: Dār Ṣādir.

Al-Rashūd, Ḥiṣṣah bint Zayd. (2017). Muṣṭalaḥ Al-iḍmār ʿinda Sībawayh (in Arabic). *Majallat Jāmiʿat Umm Al-Qurā li-ʿUlūm Al-Lughāt wa-Adabihā, 1*(8), 1–30.

Al-Rummānī, Abū Al-Ḥasan ʿAlī ibn ʿĪsā Al-Rummānī Al-Muʿtazilī. (2007). *Thalāth rasāʾil fī iʿjāz Al-Qurʾān* (in Arabic), edited by Muḥammad Khalaf Allāh Muḥammad & Muḥammad Zaghlūl Sallām. Miṣr: Dār Al-Maʿārif.

Al-Zabīdī, Muḥammad Murtaḍā Al-Ḥusaynī. (2001). *Tāj Al-ʿarūs min jawāhir Al-qāmūs* (in Arabic), edited by a group of specialists, Wizārat Al-Irshād wa-Al-Anbāʾ fī Al-Kuwayt. Al-Kuwayt: Al-Majlis Al-Waṭanī lil-Thaqāfah wa-Al-Funūn wa-Al-Ādāb.

Al-Zarkashī, Badr Al-Dīn. (n.d.). *Al-Burhān fī ʿulūm Al-Qurʾān* (in Arabic), edited by Muḥammad Abū Al-Faḍl Ibrāhīm, 1st ed. Bayrūt: Al-Maktabah Al-ʿAṣriyyah.

Al-Zamakhsharī, Abū Al-Qāsim Maḥmūd ibn ʿAmr ibn Aḥmad, Al-Zamakhsharī Jār Allāh. (1993). *Al-Mufaṣṣal fī ṣanʿat Al-iʿrāb* (in Arabic), edited by ʿAlī Bū Malḥam. Bayrūt: Maktabat Al-Hilāl.

Sānū, Quṭb Muṣṭafā. (2000). *Muʿjam muṣṭalaḥāt uṣūl Al-fiqh* (in Arabic), reviewed by Muḥammad Rawwās Qalʿajī, 1st ed. Dimashq: Dār Al-Fikr.

Al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn Suhayl Al-Naḥwī Al-Baghdādī. (1996). *Al-Uṣūl fī Al-naḥw* (in Arabic), edited by Habad Al-Ḥusayn Al-Fatlī, 3rd ed. (n.p.): Muʾassasat Al-Risālah.

Al-Suhaylī, Abū Al-Qāsim ʿAbd Al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad Al-Suhaylī. (1992). *Natāʾij Al-fikr fī Al-naḥw li-l-Suhaylī* (in Arabic). Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.

Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar. (2004). *Al-Kitāb* (in Arabic), edited by ʿAbd Al-Salām Hārūn, 4th ed. Al-Qāhirah: Maktabat Al-Khānjī.

Ṣalāḥ Al-Dīn, Mulāwī. (2005). Taqdīr Al-ḥadhf wa-Al-iḍmār fī ḍawʾ naẓariyyat Al-ʿāmil Al-naḥwī (in Arabic). *Majallat Al-Makhbar: Abḥāth fī Al-lughah wa-Al-adab Al-Jazāʾirī, 2*(1), 1–30.

ʿAbbād, Ismāʿīl. (1994). *Al-Muḥīṭ fī Al-lughah* (in Arabic), edited by Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn. Bayrūt: ʿĀlam Al-Kutub.

Fāris, Abū Al-Ḥasan Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā. (1979). *Muʿjam Maqāyīs Al-lughah* (in Arabic), edited & vocalized by ʿAbd Al-Salām Muḥammad Hārūn. (n.p.): Dār Al-Fikr li-l-ṭibāʿah wa-l-nashr.

Al-Fārisī, Abū ʿAlī Al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ʿAbd Al-Ghaffār Al-Naḥwī. (1996). *Al-Īḍāḥ* (in Arabic), edited by Kāẓim Baḥr Al-Marjān. Bayrūt: ʿĀlam Al-Kutub.

Al-Farāhīdī, Abū ʿAbd Al-Raḥmān Al-Khalīl ibn Aḥmad ibn ʿAmr ibn Tamīm Al-Farāhīdī Al-Baṣrī. (n.d.). *Al-Jumal fī Al-naḥw* (in Arabic), edited by Fakhr Al-Dīn Qabāwah. (n.p.): Muʾassasat Al-Risālah.

Al-Qawzī, ʿAwāḍ Ḥamad. (1981). *Al-Muṣṭalaḥ Al-naḥwī: nashāʾtuh wa-taṭawwuruh ḥattā awākhir Al-qarn Al-thālith hijrī* (in Arabic). ʿImādat Shuʾūn Al-Maktabāt.

Al-Kisāʾī, ʿAlī ibn Ḥamzah. (1998). *Maʿānī Al-Qurʾān* (in Arabic), reconstructed & introduced by ʿĪsā Shaḥātah ʿĪsā. Al-Qāhirah: Dār Qibāʾ li-l-ṭibāʿah wa-l-nashr wa-l-tawzīʿ.

Al-Kindī, Imruʾ Al-Qays ibn Ḥujr ibn Al-Ḥārith, min Banī Ākil Al-Mirār. (2004). *Al-Dīwān* (in Arabic), prepared by ʿAbd Al-Raḥmān Al-Muṣṭāwī. Bayrūt: Dār Al-Maʿrifah.

Al-Mubarrad, Abū Al-ʿAbbās Muḥammad ibn Yazīd Al-Mubarrad. (1994). *Al-Muqtaḍab* (in Arabic), edited by Muḥammad ʿAbd Al-Khāliq ʿUḍaymah. Bayrūt: ʿĀlam Al-Kutub.

Muḥammad, Nājjī ʿAbd Al-Jalīl Ḥusayn. (1415 AH). *Al-Ziyādah wa-Al-ḥadhf bayna Al-Akhfash wa-Al-Farrāʾ min khilāl kitābayhimā Maʿānī Al-Qurʾān* (in Arabic): dirāsah naḥwiyyah muwāzanah, 1st ed. (n.p.): (n.pub.).

Maḍāʾ, Al-Qurṭubī. (2010). *Al-Radd ʿalā Al-nuḥāh* (in Arabic), published & edited by Shawqī Ḍayf. Al-Qāhirah: Dār Al-Fikr Al-ʿArabī.

Al-Makāram, ʿAlī. (n.d.). *Uṣūl Al-tafkīr Al-naḥwī* (in Arabic). (n.p.): Dār Gharīb.

Manẓūr, Muḥammad ibn Makram ibn ʿAlī, Abū Al-Faḍl Jamāl Al-Dīn Ibn Manẓūr. (2009). *Lisān Al-ʿArab* (in Arabic), edited by Yāsir Sulaymān Abū Shādī & Majdī Fatḥī Al-Sayyid. Al-Qāhirah: Dār Al-Tawqīfiyyah lil-Turāth.

Al-Yashkurī, Al-Ḥārith ibn Ḥillizah. (n.d.). *Al-Dīwān* (in Arabic), compiled by Marwān Al-ʿAṭiyyah. Dimashq: Dār Al-Imām Al-Nawawī & Dār Al-Hijrah.

Yaʿqūb, Imīl Badīʿ. (2005). *Mawsūʿat Al-naḥw wa-Al-ṣarf wa-Al-iʿrāb* (in Arabic). (n.p.): Dār Al-ʿIlm lil-Malāyīn.